الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٢ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٤١)

Tue,. 22 Mar 2005 .. 12/ 2/1426 - No ، (14741)

مدير عام المنظمة العالمية للتنمية الصناعية والتعدين لـ «الثورة الاقتصادي» :

اليمن شهدت تطورات وإنجازات اقتصادية كبيرة في عهد الرئيس علي عبدالله صالح

سعي الحكومة إلى إنشاء مناطق صناعية خطوة مهمة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية

لديكم ثروات معدنية هائلة يمكن استغلالها في كثير من الصناعات

▫ أشاد الأخ طلعت بن ظافر، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بالتطورات والإنجازات الاقتصادية، التي تحققت في اليمن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن جهود الحكومة وسعيها إلى إنشاء المناطق الصناعية سيسهم في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى اليمن، منوهاً بأن الثروات المعدنية الهائلة التي تمتلكها بلادنا يمكن استخراجها واستغلالها في كثير من الصناعات.

وتطرق ابن ظافر في حديث لـ «الثورة الاقتصادي» إلى عدد من القضايا المرتبطة بأداء المنظمة والجهود التي تبذلها لإقرار وتنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية العربية التي تستهدف تحقيق نمو بنسبة (١٠٪) وكذا وضع الصناعات العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، وفي ما يلي نص اللقاء :

أجرى اللقاء في عدن/علي البشيري

يجب أن تكون الصناعة العربية قوية وذات جودة ورخيصة الثمن حتى نتمكن من المنافسة في ظل العولمة

■ طلعت بن ظافر – مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مع المحرر

□ كيف تنظرون إلى التطور الاقتصادي الذي شهدته اليمن خلال الفترة الماضية؟

– اليمن شهدت تطوراً اقتصادياً خلال الفترة الماضية وذلك بفضل السياسات والتوجهات الصائبة التي انتهجتها في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، الذي شهدت اليمن في عهده تحولات كبيرة لعل أبرزها تحقيق الوحدة اليمنية، بالإضافة إلى الإنجازات التنموية والاقتصادية التي تحققت في جميع المدن والتي يلحظها الزائر لليمن.

□ ما تقييمكم لأداء قطاع الصناعة؟

– الصناعة في اليمن تختلف عمّا كانت عليه قبل سنوات قليلة نتيجة اهتمام الحكومة بهذا القطاع الهام الذي يعول عليه كثيراً في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، وقد اتخذت اليمن خطوات مهمة في هذا الجانب، لعل أهمها المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٩٦م، وهذا المسح مهم بالنسبة لتقييم القدرات في مجال الصناعة، كما تسعى الحكومة اليمنية إلى إقامة ثلاث مناطق صناعية في مناطق مختلفة، وهذه المناطق خطوة مهمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وفي النهوض الصناعي، ويمكنني القول أن لدى اليمن توجهاً حقيقياً لإنعاش قطاع الصناعة والاهتمام به، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال لقاءاتي المتكررة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، الذي أكد لنا أكثر من مرة حرصه على تطوير الصناعة باعتبارها قافلة التنمية والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

□ ماذا عن الثروات التعدينية في اليمن؟

– اليمن تمتلك ثروة تعدينية هائلة ومخزونات كبيرة يمكن استخراجها واستغلالها في كثير من الصناعات، وقد خطت اليمن خطوات لا بأس بها في هذا الجانب، حيث يوجد مركز متقدم للاستشعار عن بُعد بالتعاون مع الألمان، وهذا المركز سيساعد في إيجاد الخامات المعدنية، وبحسب معلوماتنا في المنظمة فإن لدى اليمن كميات هائلة من المعادن المتعددة في جميع المجالات، وهي من أكثر الدول العربية التي لديها ثروات تعدينية.

□ ما الدور الذي تقوم به المنظمة في الترويج للاستثمار في اليمن في مجال المعادن؟

– المنظمة العربية للتنمية الصناعية علاقاتها متميزة مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في اليمن، وفي إطار التعاون بينهما فإن المنظمة ساهمت في تنظيم وإعداد المؤتمر العربي للمعادن، الذي انعقد في صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٣م، وهذا المؤتمر هدف إلى الترويج للاستثمار في اليمن في قطاع المعادن.

□ ما تقييمكم لأداء المنظمة العربية للتنمية الصناعية خلال الفترة الماضية؟

– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين هي منظمة عربية متخصصة تعمل في نطاق جامعة الدول العربية، وكانت عبارة عن ثلاث منظمات تعمل كلٌ على حدة، الأولى كان يطلق عليها المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وهي المنظمة الأم، وكانت في العراق، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس وكانت في عمان والمنظمة العربية للثروة المعدنية، وكانت في المغرب، وقد دمجت هذه المنظمات الثلاث في منظمة واحدة عام ١٩٩٠م، وأصبحت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، واتخذت من الرباط مقراً لها ومن خلال هذا الشرح تتضح المهام التي تقوم بها المنظمة، فهي تقوم بإعداد المواصفات الصناعية العربية الموحدة وتقوم بتطوير الصناعات العربية، وأيضاً تقوم بتنمية الخامات المعدنية لإنشاط التعدين والصناعات التعدينية المتوفرة في الوطن العربي، وهذه بإيجاز هي أهداف أو مجالات عمل المنظمة، أما تقييمنا لعمل المنظمة فما من شك أن العمل العربي ككل يشهد هذه الأيام ظروفاً طارئة وصعبة جداً في ظل الظروف السياسية التي تسود العالم، وأيضاً في ظل الظروف الاقتصادية التي تبعت الحالة السياسية في العالم، وإن كانت هناك بوادر خير حينما ارتفعت أسعار البترول، لأن الدول العربية في مجملها تعتمد على الصناعات الاستخراجية، ومن هنا نجد أن معظم الدول العربية تعتمد على الصناعات الاستخراجية، سواء كانت بترولاً أو غازاً او غيرها، وأدى ارتفاع الأسعار العام الماضي إلى زيادة النمو في الدول العربية، ولكن ذلك كان على حساب الصناعات التحويلية، فأقول إن المنظمة من خلال تقييمنا لها تقوم بأعمال لا بأس بها وفي جميع المجالات، بالإضافة إلى مجالات أخرى يكلفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وبعض المجالس الوزارية الأخرى المنبثقة عن جامعة الدول العربية مثل البيئة والكهرباء وغيرهما، كما تساعد المجالس في إنجاز العديد من الدراسات ويكفي المنظمة فخراً أن لديها أكبر قاعدة معلومات صناعية تشمل المواصفات والمقاييس والصناعات والتعدين في الوطن العربي وارتباطها بقواعد معلومات عديدة أو بشبكات أخرى كثيرة، فالمنظمة لديها حوالي (٣٠) شبكة معلومات تغطي قواعد كثيرة، وبالتالي فإن المنظمة تزود الوطن العربي بما لديها من آخر التطورات في هذا المجال، ونريد أن نقول لو أننا راضون عن أدائنا في المنظمة لما كان لمجلسنا الوزاري أن يقترح أن تكون هناك استراتيجية عربية واضحة للسنوات العشر القادمة لتحسين الأداء الصناعي والمواصفات والمقاييس والثروة المعدنية خلال السنوات العشر القادمة، لكن رضاءنا ليس كافياً عمّا تقوم به المنظمة، ولعل هناك أسباباً كثيرة منها عدم التزام الدول العربية بدفع مستحقاتها للمنظمة، وأيضاً المتواضعة التي تقر للمنظمة، والغياب عن المشاركة والفعاليات التي تقيمها وتقدمها للدول العربية، وفي بعض الأحيان إهمال الدول العربية في طلبات المنظمة لأمور تستطيع أن تقدمها للدول العربية لسبب أو لآخر لا تطلب الدول العربية من المنظمة القيام بذلك، رغم أن هذه الفعاليات مجانية تقيمها المنظمة خصوصاً في الدول الأقل نمواً، وأريد أن أوضح أن هذه الاستراتيجية ستتعرض لأكثر النقاط.

□ ما أبرز ملامح هذه الاستراتيجية؟

– أولاً الملامح الاستراتيجية تقر بأنه مثلما هناك أمن في السياسة يجب أن يكون هناك أمن في الاقتصاد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك اقتصاد قوي يستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ويستطيع أن يواجه منظمة التجارة العالمية، فهذه الكتلة الاقتصادية يجب أن تكون نواتها هي الصناعة، والصناعة تعتبر بمثابة أمان للمواطن العربي في أموره الاقتصادية، كما أن ملامح الاستراتيجية تشير – أيضاً – إلى أن هناك مواضيع كثيرة يجب أن ينظر إليها بعين الاعتبار، فنحن في الوطن العربي تسيطر الصناعات الاستخراجية على الناتج القومي وعلى قيمة الناتج المحلي من قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال عندما نقول إن الناتج المحلي من الصناعة العربية هو حوالي (٢٨٠) مليار دولار نجد أن منها حوالي (١٨٠) مليار دولار صناعات استخراجية، والباقي صناعات تحويلية، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الصناعات التحويلية لم تأخذ الوضع الذي يجب أن تكون عليه، ولن تقوم قائمة لأي دولة في العالم إذا لم يكن لها صناعات تحويلية، والصناعات الاستخراجية جميعها آيلة للزوال بلا شك في أي يوم من الأيام، لأن جميعها مصادر سوف تنضب وتنتهي، ولكن لن يكون هناك تقدم للحضارة والصناعة إلاّ إذا كان هناك تقدم في الصناعات التحويلية، فنجد مثلاً دولة مثل اليابان لا زراعة فيها ولا خامات، ولكن تجد أن الناتج المحلي لها مرتفع جداً، وأن نصيب الفرد فيها يعتبر مرتفعاً جداً، والسبب في ذلك الصناعة التحويلية، لأنها تدر مبالغ أكثر، وبالتالي ستفيد الناس ويكون التوزيع أكثر للناتج المحلي، مثلاً استخراج برميل من البترول يعادل (٥٠) دولاراً في أحسن الأحوال، ولكن حينما نعالج هذا البرميل إلى زيوت ومواد أخرى نستطيع أن نحصل على أضعاف أضعاف هذا المبلغ، فهذا هو ما يسمى بالصناعات التحويلية التي تستطيع أولاً تزويد الناتج القومي وأيضاً تشغيل الشباب، فنحن في هذه الاستراتيجية نسعى إلى أن يصل معدل النمو في الدول العربية إلى حوالي (٩٪)، وإن تجاوز في بعض الدول العربية هذه النسبة، ولكن لا يعني أن هذه النسبة ستستمر في كل السنين، فنسبة النمو في الدول العربية لا تتجاوز (١ – ٣٪)، ونحن نريد أن نصل بعد عشر سنوات إلى معدل نمو يتجاوز (٩٪)، ونريد أن نصل إلى معدل ناتج محلي من الصناعات التحويلية إلى نسبة (٢٥٪) بعد أن كانت (١١٪)، ونريد أن يكون لنا إضافة في الأيدي العاملة وتوظيف للأيدي العاملة، والجميع يعرف أن الصناعات تشغل أكبر نصيب من الأيدي العاملة التي يمكن تشغيلها في الصناعات التحويلية، وأريد أن أشير إلى نقطة مهمة تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، فإن المصانع التي تنتج الصناعات إذا لم يكن هناك وعي بيئي فإن هذه الصناعات لم تستطع تسويقها في الخارج، لأن الصناعة قد تكون جيدة، إلاّ أن المصانع التي تقيم هذه الصناعات تلوث البيئة، فالآن أصبح ما يعرف بالإيزو (١٤٠٠٠) التي تضمن أن إنتاج المصنع مطابق وصديق للبيئة، وأيضاً إنشاء مراكز الإنتاج الأمثل التي لا يوجد منها في الوطن العربي أكثر من مركزين أو ثلاثة مراكز وهي شمال أفريقيا في المغرب وتونس ، وأيضاً نريد أن ننشئ ما يعرف بالمناولة الصناعية التي تعتبر حلقة وصل بين الصناعة الكبرى والصناعات الصغرى أو ما يسمى بالتعاقدات الصناعية، وهي التي تمثل الصناعات الكبرى مع الصناعات الصغرى كيف يمكن أن تستفيد المصانع التي لديها صناعات كبرى من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن هذه من الأسباب التي أدت بدول شمال أفريقيا إلى اهتمامها بالمناولة الصناعية وتأثرها كثيراً باوروبا التي توجد بها مراكز كثيرة للمناولة الصناعية، فعلى سبيل المثال هناك بعض المصانع التي لديها مشاكل أو لا تريد استيراد بعض قطع الغيار، فإذا قمنا بإنتاج مصانع لإنتاج السيارات وغيرها نجد أن المصنع يستورد بعض الأجهزة من دول مثل اليابان وغيرها، بينما المصنع المحلي لا يبعد عنك سوى عشرة كيلو مترات، فهذه كلها سببها قلة المعلومات وعدم تزويد هذه المصانع بما هو متوفر وعدم وجود إحصاءات ومسح صناعي، كل هذه العوامل تؤدي إلى غياب كثير من المعلومات وخسارة في الاقتصاد، وبالتالي عدم استيعاب ما يمكن أن يكون لهذه الدول من مقومات تستطيع أن تستفيد منها، كما تركز الاستراتيجية على المواصفات والمقاييس، خصوصاً بعد صدور قرار القمة بإلزامية تطبيق المواصفات القياسية التي أكد عليها المجلس الاقتصادي الذي أكد على وجوب القيام بدراسة للاعتماد بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة التنمية الزراعية بإنشاء أجهزة تستطيع أن تعتمد الشهادات التي تصدرها الجهات المختلفة في الدول العربية، وأن يكون تطبيق المواصفات الوطنية كما أشرنا في لجنة المفاوضات التجارية بتطبيق المواصفات الوطنية محل المواصفات العربية على السلع حينما لا توجد سلعة لها مواصفات قياسية عربية، لأن هناك توجهاً من المنظمة وقرارات من مجلس المنظمة، إلاّ أنه يجب أن تحول المواصفات القياسية العربية القطرية في الدول العربية المتفق عليها إلى مواصفات عربية، وهذه يمكن أن تزيد من المواصفات القياسية العربية، فهذه بعض ملامح الاستراتيجية، وما أريد أن أؤكد عليه هنا أن الاستراتيجية ستنفذها الدول العربية مجتمعة، فهي التي ستستفيد من هذه الاستراتيجية، لأن المنظمة لا تستطيع أن تنفذ بمفردها تلك الأهداف بموازنة مبسطة، وهذا ما قدمناه للقمة بمبلغ (٢٢) مليوناً لـ (١٥) برنامجاً كبيراً تغطي الدول العربية كلها، وبالتالي يجب أن تعمل هذه الدول وأن تشارك وأن تتعاون وأن تتواصل مع المنظمة التي بدورها ستزودها بالتوجهات التي تراها مناسبة لمساعدتها في تنفيذ خططها، وأريد أن أؤكد أن الدول العربية إذا لم تنفذ الاستراتيجية فإنها لن تتمكن من إحداث تنمية صناعية.

□ كيف تنظرون إلى وضع الصناعات العربية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى؟

– لن يكون هناك تقدم للصناعات العربية إلاّ إذا أقرت قواعد المنشأ أو كان هناك عدد كاف من المواصفات القياسية لتغطية السلع كثيرة التبادل بين الدول العربية، أؤكد على هذه النقطة، وإلاّ كيف ننمي صناعاتنا العربية ونحن لن نتفق على منشأ لها، فهذه مشكلة كبيرة، وإذا كانت الدورة الـ (٧٥) للمجلس الاقتصادي العربي المنعقدة بعدن قد أقرت الأحكام العامة لقواعد المنشأ، ولكن القواعد التفصيلية التي هي الأهم لم تعتمد، فكيف نستطيع أن نفرق بين سلعة وطنية أو عربية وسلعة مستوردة من الخارج، إذا لم يكن هناك اتفاق على قواعد المنشأ سيكون هناك إغراق وسيكون هناك ظلم للصناعة العربية وتدهور بعض المصانع، ولكن إذا بنيت قواعد المنشأ على أسس تفضيلية فإن السلع العربية سيكون لها معاملة تفضيلية على السلع التي تأتي من الخارج، فإنها بالتالي تجد لها أسواقاً عربية، وبهذه الطريقة تستطيع الصناعات التحويلية أن تنمو، وأن يكون هناك مجال لزيادة الاستثمارات في الدول العربية التي يخاف الكثير من المستثمرين العرب من عدم استطاعتهم تصريف هذه البضائع، ولن تكون هناك مبيعات إلاّ إذا وجدت الميزات التفضيلية بين دول هذه المنطقة، ونحن نركز على أن تكون هناك مواصفات قياسية كافية، وهذا لن يأتي إلاّ بدعم الدول العربية بإعداد مواصفات قياسية وطنية وتتحول بعد ذلك إلى مواصفات عربية، وإن كنا نفضل أن تكون هناك لجان فنية، ولكن ثبت أن اللجان الفنية التي نعد المواصفات والمقاييس ستكلف الكثير، وأعتقد أنه إذا لم نستطع أن تعد مواصفات قياسية كثيرة للسلع التي تتداول في منطقة التجارة الحرة فلن نتمكن من زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، وحينما نقول تجارة فإننا نربطها بالصناعة لأنه إذا زادت الصناعة زادت التجارة وزاد الحماس للصناعة، وإذا قلّت التجارة قل الحماس – أيضاً – للصناعة، وبالتالي فإن العملية مترابطة، ونحن الآن وصلنا إلى حوالي (١٠٪) في أحسن الحالات إلى نسبة التبادل التجاري استراتيجياً نريد أن نصل بالتبادل التجاري خلال عشر سنوات إلى (١٥٪).

□ ما مدى تأثير العولمة على الصناعة العربية وحجم الخسائر المحتملة؟

– أولاً العولمة هي عبارة عن أن العالم كله يصبح سوقاً واحدة، بمعنى أننا نصنع في اليمن نستطيع أن نبيع في أي دولة من العالم، أيّ لا توجد حدود، إذاً ما هو تأثير العولمة على صناعاتنا، واتفاقية الجات لا شك أن العولمة كلها تبشر إذا لم يكن لدينا صناعة قوية منافسة ذات جودة عالية ورخيصة اليمن لن نستطيع أن نبيع سلعنا ولن نستطيع أن نقيم مصانعنا، ولن نستطيع أن تكون لدينا عملة صعبة بالنسبة للدول التي ليست لديها صناعات استخراجية، وبالتالي يجب أن تتوفر في صناعتنا الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العربية ومواءمتها مع المواصفات الدولية، ويجب أن يكون لنا قواعد منشأ تعطينا نسبة تفضيلية، ويجب أن تكون لنا صناعة صديقة للبيئة حتى نستطيع أن نتفرد، ويجب أن تكون لنا صناعات معقولة الثمن، إذا لم تستطع صناعاتنا العربية تحقيق هذه الشروط فإن الوضع سيكون في غير صالح الصناعات العربية، إضافة إلى أن هذه النقاط يجب أن نضع في الحسبان – أيضاً – أن لدينا أشياء إيجابية، فالوطن العربي زاخر بالموارد الرئيسية للتصنيع، ولدينا عقول جيدة، وما ينقصنا هو البحث العلمي فيها، ولدينا – أيضاً – مصارف للإقراض وسوق كبيرة، إذاً لدينا نقاط إيجابية، وكل ما نحتاجه هو دعم القطاع الخاص وأشيد هنا بتوجه الحكومة اليمنية برئاسة رئيس الوزراء عبدالقادر باجمّال، في تذليل الصعاب التي يواجهها القطاع الخاص في اليمن، وكان لاجتماعه بالقطاع الخاص على هامش الدورة الـ (٧٥) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، التي عقدت بمدينة عدن الشهر الماضي، أثر كبير، خصوصاً في ظل توجه القطاع الخاص في اليمن والسعودية إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين، وذلك من خلال زيادة التبادل التجاري وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، حتى يستطيع البلدان أن يحققا نمواً ويعرفا بمنتجاتهما.

المنظمة أنجزت الكثير من الأعمال والدراسات ولديها أكبر قاعدة معلوماتية صناعية

أعددنا استراتيجية للتنمية الصناعية العربية ... والتنفيذ مسؤولية الدول

الصناعات العربية معظمها استخراجية آيلة للزوال والتحويلية لم تأخذ وضعها الطبيعي

إذا لم يحسم الخلاف بشأن قواعد المنشأ فإن السلع العربية ستواجه صعوبة في النفاذ داخل أسواق منظمة التجارة